فِعْلان وفُعْلان صيغتان متداخلتان في جمع التكسير

أ.د. حسين عباس الرفايعة

قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة الحسين بن طلال

الملخّص

يتوفّر هذا البحث على تِبْيان حقيقة ما يجري من علاقة حادثة بين الصيغة، وما يجمع فيها من أبينة المفرد من خلال تحليل الأبنية المفردة للثلاثيّ والرّباعيّ على حسب ورودها في المدوّنة اللغويّة بشكل عام، والمدوّنة الصرفيّة بشكل خاص، والوقوف على أنظار القدامى والمحدثين في هذه المسألة، ودواعي المخالفة الصوتيّة بين الصيغتين، والتهدّي إلى استخلاص فكرة التأسيس لقواعد تقريبيّة تمكّن من أَنْ تنهض بها كلّ صيغة وحدها بمعزل عن الأخرى؛ للتخفيف من غلواء التداخل بينهما ما أَمْكن.

فِعْلان وفُعْلان صيغتان متداخلتان في جمع التكسير

د. حسين عباس الرفايعة

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة الحسين بن طلال

(1)

لفت انتباه الباحث في أثناء الدّرس الصّرفيّ أَنّ هاتين الصيغتين يتداخل مثالهما في المدوّنة اللغويّة كثيراً، فحين يقرّر التصريفيّون مجيء (فَعيل) في البناء المفرد على (فُعْلان) في الجمع، فإنّهم يدرجون المثال نفسه في صيغة (فِعْلان) في موطن آخر من مدوّنتهم الصرفيّة، وكأنّ ذلك يشي بغياب القاعدة الصرفيّة المقرّرة في هذه المسألة، وأنّ التداخل البيّن بينهما يقضي بصعوبة الفصل بين الأبنية المفردة التي تدرج في كلّ منهما؛ لذا نهض هذا البحث بجلاء هذه المسألة من خلال بسط النّظر الصّرفيّ عند القدامى والمحدثين، وتحليل الأبنية المفردة؛ لمعرفة كيفيّة التحوّلات التي طرأت؛ للتهدّي إلى تأصيل الفكرة في هذا المدار، واستخلاص قواعد تقريبيّة لهاتين الصيغتين .

(2)

تطالعنا المدوّنة اللغويّة بصورة عامة ، والتصريفيّة بصورة خاصّة أنّ هاتين الصيغتين من صيغ جمع التكسير، فهما تحقّقان معنى الجمعيّة والتكثير بزيادة هذه اللاصقة (**aan**) على بناء الشكل الأصليّ لـ (فِعْل) و (فُعْل)، دون ملاحظة تغيير دلاليّ عند التناوب بين الصائتين القصيرين (i) و (u) في فاء الكلمة، وقد ذهب أصحاب النظر الصوتيّ إلى أنّ الكسرة والضمة بوصفهما صائتين قصيرين متقاربتان في الصفة الصوتيّة ، فالضمّة خلفيّة ضيقة مستديرة ، والكسرة أمامية ضيقة[1] ، على أنّ درجة السهولة واليسر في الكسرة أوضح منها في الضمة عند النطق " على أنّه حين نتساءل عن أي الصوتين أيسر في النطق، أو أَيّهما الذي يحتاج إلى جهد عضويّ أكثر نجد أنّ الضمّة هي التي تحتاج إلى جهد عضويّ أكثر ؛ لأَنّها تتكوّن بتحريك أقصى اللسان، في حين أنّ الكسرة تتكوّن بتحريك أدنى اللسان، وتحرّك أدنى

اللسان أيسر من تحرّك أقصاه " [2] ومع فرق الأداء هذا إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من أنْ تتعاقبا؛ لأنّ صِفة الضيق قسمة مشتركة بينهما " والكسر والضم من الناحية الصوتيّة متشابهان؛ لأنّهما من أصوات اللين الضيقة؛ لهذا تحلّ إحداهما محلّ الأخرى في كثير من الظواهر اللغويّة " [3] .

ولا غرو إذن من حدوث تحوّل داخليّ في هاتين الصيغتين بين الصائتين القصيرين (i) و (u) دون أَنْ يترتّب على ذلك إخلال بالوظيفة الصرفيّة، من أَنّهما دالّتان على الجمع الذي يفيد الكثرة بوجود الصائت الطويل مع الصامت (**aan**) الذي عُرف في الدّرس الصوتيّ الحديث باسم المورفيم المقيّد الذي لا يؤدّي إلى معنى إلاّ بارتباطه مع غيره " وهو الذي لا يمكن استخدامه منفرداً بل يجب اتّصاله بمورفيم حرّ أو مقيّد آخر " [4] وإذا كانت عمليّة الإلصاق هذه لا تؤثر في تشكيل بناء الكلمة الأصليّ (فِعْل) و (فُعْل) [5] فإنّ اختلاف حركة فاء الصيغتين لا يؤثر كذلك في تغيير الدّلالة على الجمع .

(3)

أنظار القدامى

جاء نظر القدامى تجاه هاتين الصيغتين مضطرباً، ومشتتاً، إذ لا يسير على سمت متلئب أو نظام واحد؛ لأنّ نظرهم بُني على كثرة الاستطراد ، فهو يعرضون المثال المفرد على صيغ شتّى لجموع التكسير من بينها (فُعْلان) و (فِعْلان) دون أنْ يلتفتوا إلى أنّ هاتين الصيغتين متداخلتان، فهم يذكرون سيرورة البناء المفرد في (فُعْلان) ثم يفجؤون بورود البناء نفسه في لسان العرب على (فِعْلان) وهكذا ينعكس التناوب بين الصيغتين في مواطن شتّى، دون أنْ ينكروا ذلك أو يردّوه ، ولكنّهم يعبّرون عن هذا التداخل بعبارات شتّى نحو : (قد قيل) و (قد يجيء)، و (سُمِع) وأحياناً أخرى يسمونه بـ (الشاذ) أو (القليل) ممّا حدا بهم أَنْ يتمحّلوا علّة ذلك الخروج بالتبيان، وأوّل ما نطالع هذا في مدوّنة سيبويه، إذ هجس بوجود هذا التقارب والتداخل بين الصيغتين، يقول في مَعْرِض كلامه على بناء (فَعَل) المفرد: " وقد يجيء إذا جاوزوا به أدنى العدد على فُعْلان، وَفِعْلان، فأمّا فِعْلان فنحو : خِرْبان، وبِرْقان، وَ وِرْلان، وأمّا فُعْلان، فنحو: حُمْلان، وَ سُلْقان...." [6] ، وقال في موطن آخر في جمع بناء (فَعْل) المفرد:" وقد يجيء الفَعْل فُعْلاناً، وذلك قولك : ثَغْب و ثُغْبان، والثَّغْب الغدير ، وبَطْن وبُطنان، وظَهْر

وَظُهْران، وقد يجيء على فِعْلان، وهو أَقلّها، نحو حَجْل و حِجْلان، ورَأْل ورِئْلان، وجَحْش وجِحْشان، وعَبْد وعِبْدان " [7] .

ومثل ذلك ما ورد في بناء المفرد الرباعيّ (فَعيل) " وقد كسّره بعضهم على فِعْلان، وهو قليل ، وذلك قولهم : ظَلَيم وظِلْمان .... وسمعنا بعضهم يقول : فَصيل وفِصْلان شبّهوا ذلك بـ (فُعَال)" [8] ، فهو لم ينكر تناوب الصيغتين على بناء المفرد الواحد، ولكنّه يُدير نظره على مبدأ الكثرة والقلّة، ثم يَشْرع بتبيان علّة هذا التداخل دون أن يتبنّى مقياساً صارماً للصّحة اللغويّة في هذه المسألة ، فهو يخضع توارد الصيغتين على البناء الواحد لسلطان علّة الشّبه التي عبّر عنها بأساليب مختلفة على نحو ما يطالعنا في كلامه على جمع الوصف من بناء (فَعْل) على (فِعْلان) مرّة ، وعلى (فُعْلان) مرّة أخرى " وقالوا: وَغْد وَ وُغْدان كما قالوا : ظَهْر وظُهْران، وقالوا : وِغْدان فَشُبِّه بعَبْد و عِبْدان " [9] .

ولا نعدم أَنْ نجد بعض النحارير من أصحاب النَّظر اللغويّ لا يفرقون بين الصيغتين، بل يجعلون الصيغتين في ضميمة واحدة للبناء الواحد في المفرد، فالأصمعيّ، وثابت بن أبي ثابت في كلامهما على جمع (فَعيل) يقرّران ورود الصيغتين دون بناء وجه للمفاضلة بينهما، جاء في ذكرهما لمادة (فَصيل) " ثُمّ هو فَصيل ..... والجَمْع فُصْلان و فِصْلان " [10]، على أَنّ لغوياً آخر يرى أنّ صيغة (فَعيل) في المفرد تُعَدّ قياساً في جمعها على (فُعْلان)، وهذا ما طالعنا به قُطْرُب، قال : " وأَمّا الخميس، فإذا جمعته لأقلّ العدد كان على أَفْعلة .... ويكون في القياس فُعْلان للكثير، نحو : خُمْسان كما قالوا : كثيب وكُثْبان للكثير ورغيف ورُغْفان وجريب وجُرْبان " [11] .

ولكنّ نظره الصّرفيّ يضطرب في مسألة أُخرى على نحو ما ذكره في باب جمع بناء (فُعال) في المفرد، فإنّ الصيغة المتسلطة عليه هي (فِعْلان) على حدّ النّظر النّحويّ والصّرفي، نحو: غُرَاب و غِرْبان، إلاّ أنّه يناقض هذا النّظر، إذْ ذهب إلى أنَّ بناء (فُعَال) في المفرد يجمع في القياس على (فُعْلان)، وبيان ذلك في كلامه على أسماء الأسبوع عند العَرَب ؛ يقول : " وأَمّا جُبَار، وَدُبَار، فنقول فيهما على القياس لأدنى العدد أَجْبِرة وَأَدْبرة .... وتقول في كثير العَدَد على القياس : جُبْران، وَدُبْران، ولم يسمع مَضَت جِبْران وَدِبْران كما قالوا : غُرَاب و غِرْبان، وغُلام

وغِلمان وَ قُرَاد وقِرْدان" [12] . وهذا ينبئ عن مدى الاضطراب الحاصل في تحديد قياسيّة هاتين الصيغتين في بناء المفردات التي تجمع فيهما.

ويرى ابن سعدان الكوفي في أثناء كلامه على (فُعَل) المنصرف أنّ هذا البناء في المفرد يجمع على (فِعْلان) دون أَنْ ينصّ على قياسيته " فأمّا صُرَد فإنّه ينصرف؛ لأنّه واحد من جميع معروف، تقول : صُرَد من الصِّرْدان، وكذلك جُعَل، وَ جُرَذ " [13] .

أمّا المبرّد، فقد أدار المسألة على نظرين: أولهما: أنّ صيغتي فُعْلان وفِعْلان متداخلتان، وكأنّها مسألة محمولة على توارد اللغتين فيهما عند جمع بناء المفرد، وأنّ إحداهما تحلّ في محلّ الأخرى، قال " وقد قيل زُقاق وَزُقّان، ولكن باب جمع فُعَال في العدد الكثير فِعْلان، كما أَنّ باب جمع فَعيل فُعْلان، نحو: ظليم وظُلْمان، فأُدخل كلّ واحد منهما على صاحبه ...." [14]، وثانيهما: يدور في فلك فكرة التأصيل فهو يرى أَنّ ثمّة باباً أصيلاً لبناء فَعيل المفرد، إذ يدرج عند الجمع في صيغة (فُعْلان) كما أنّ بناء (فُعَال) في المفرد يسلك في صيغة (فِعْلان) عند الجمع " فأمّا ما جُمع في الأسماء على فِعْلان، فنحو ظَليم ظِلْمان، وقَضيب قِضْبان، فليس من أصل الباب، ولكنّه على ما ذكرت لك، وأخرجهم إلى ذلك أَنّه في معنى (فُعَال)؛ لأَنّهما يقعان لشيء واحد، تقول : طَويل وَطُوَال، وخَفيف وخُفَاف، وسَريع وسُراع " [15]، فهو لا يتوانى عن فكّ مسألة التداخل بينهما، إذ بناها على اتّحاد المعنى في بناء المفرد (فُعَال) و (فَعيل) ممّا مكّن من وقوع جمع المفرد في (فُعْلان) و (فِعْلان) .

ويرى ثعلب أَنّ ما كُسِّر على (فِعْلان) وأصله (فُعْلان) يحمل على مسألة القلّة، إذ يميل إلى فكرة التأصيل التي ذهب إليها المبرّد على ما يبدو من ظاهر قوله : " قال أحمد بن ثعلب وكُسِّر على فِعْلان، وهو قليل، قالوا : ظَليم وظِلْمان .... " [16] ، ويظهر بوضوح أنّ صاحب دقائق التّصريف قد أدرك حقيقة التناوب بين (فُعْلان) و(فِعْلان)، دون تسلّط إحداهما على بناء مفردات معينة، وأَنّ اللهجات قد أحكمت صنيعها في هذا المجال يقول:" فجمع القِنْو قِنْوان وقُنْوان بالكسر والضمّ " [17]، ويؤكد هذا النّظر بعبارة أوضح، إذ يرى أنّ ما ذهب إليه التصريفيون من أنّ بناء (فُعَل) في المفرد يتسلط عليه (فِعْلان) عند الجمع، لم يثبت على هذه القياسيّة بل داخلته صيغة (فُعْلان)، ويذهب دونما تردّد في تحقيق هذا النّظر في كلامه

على (فُعَل) و (فَعَل) قال : " وقد جمعت العَرَب الطُّلَى : طُلْيان بالضمّ والكسر .... وجمعوا القَرَى: قُرْيان، ولو كسروا لكان جائزاً " [18] .

وليس ببعيد عن هذا النّظر ما نصّ عليه ابن السرّاج، إذ ارتأى أَنّ الصيغتين أختان، تقع إحداهما في مكان الأخرى، يقول: " وأمّا فُعْل، فنحو: خُشّ، وخُشّان، وقالوا: خِشّان؛ لأنّ (فُعْلان) و (فِعْلان) أُختان " [19] .

ومثل هذا النّظر ما نصّ عليه الزجاجيّ دون نكير لإحلال إحدى الصيغتين في مكان الأخرى جاء في كلامه على صيغة (فَعيل) المفردة " وربّما جاء في الكثير على (فِعْلان) أو (فُعْلان) نحو : ظِلْمان، وقُضْبان" [20]، ولا نعدم أن نجد أبا عليّ الفارسيّ يسير في هذا السّمت وهذا بيّن في كلامه على جمع بناء (فَعَل) " ويجيء بناء الكثير منه على فِعْلان و فُعْلان، نحو: خِرْبان، وبِرْقان، وَوِرْلان في خَرَب، وَبَرق، وَوَرَل، وفُعْلان نحو : حَمَل وحُمْلان، وسَلَق وسُلْقان...." [21] على أَنّه لم يهمل مسألة التعليل لهذا التداخل، إذ سار في ركاب ما ذهب إليه سيبويه من إدارة ذلك على علّة الشّبه " ومن الياء (ثَنِيّ) وثُنْيان شبّهوه بِجُرْبان، وقالوا : خَصيّ وخِصْيان شبّهوه بِظِلْمان وغِرْبان .... " [22] .

ولم يخرج ابن جنّي عن سياق مَنْ سبقه بالنّظر إلى تصوّر علّة الشّبه، وتمحّلها قال : " وكسّروا أيضاً الكلمة على حذفهما كما يكسّرونها على حذف التاء، وذلك قولهم : كَرَوان و كِرْوان، وشَقَذان و شِقْذان، كما قالوا : بَرَق وبِرقان، وخَرَب و خِرْبان" [23]، والقول نفسه مع الزمخشري، إذ نصّ على تناوب الصيغتين على صدر البناء الواحد قال : " وجمع العبد أَعْبد في العدد اليسير، والكثير عَبيد، وعِبَاد، وعُبْدان، وعِبْدان" [24] .

وقد أكثر ابن عصفور من تكرير عبارة (وقد يجيء) في مدار حديثه عن الصيغتين ، وأَنّهما تتبادلان المواقع دونما تحديد، فبناء (فِعْل) يُدْرج في فِعْلان وفُعْلان " وقد يجيء على فِعْلان كَرِئدان، وفُعْلان كَذُؤبان " [25]، ومثل ذلك بناء فَعيل " وفي الكثير على فُعْلان ، نحو : رُغْفان .... وقد يجيء على فِعْلان، نحو: قِضْبان " [26] ، ثم باتت المصنّفة الصرفيّة من بَعْد تعتمد هذا النّهج من تكرير المثال، وترديد ما سبق .

ويظهر للباحث أَنّ نظرهم الصّرفيّ في هذه المسألة يكاد يكون متفقاً، إذ لم ينكروا وقوع هذا التناوب بين الصيغتين على بناء المفرد الواحد، ولم يخضعوا إحدى الصيغتين إلى شروط

مخصوصة يجري في مدارها قبول بناء المفرد، ولكنّهم لم يتناسوا الوقوف على بيان علّة ذلك التداخل ، فهم يومئون دون تصريح إلى تداخل المظهر اللهجيّ ، وذلك مفهوم ضمناً من خلال استقراء أمثلتهم الثرّة ، ثُمّ يلتفتون إلى داعٍ آخر في موطن آخر في مدوّنتهم اللغويّة، إذ يحملون ذلك على علّة الشّبه، وهذا منحى واضح قد نصّوا عليه كثيراً، ثم يردفون إلى جانب ذلك سبباً آخر يدور في فلك اتّحاد المعنى في بناء بعض المفردات، نحو : (فَعيل وفُعَال)، كما يستخلص من نظرهم الصّرفي أَنّ ثمّة قواعد تقريبيّة يمكن أَنْ يستضاء بها في التهدّي إلى إدراج بعض الأبنية في المفرد في إحدى الصيغتين على نحو ما يطالعنا في أمثلتهم لبناء المفردات (فَعْل) و (فَعَل) و (فُعْل) في الأسماء المعتلّة العين، إذ تستأثر بها صيغة (فِعْلان) وتتسلط عليها، نحو : ثَوْر وثِيْران، وقاع وقِيْعان ، وغُوْل وغِيْلان [27]، ومثل ذلك بناء (فُعَل) في الصحيح، إذ يجمع على فِعْلان، نحو : صُرَد وصِرْدان [28] ، ومن الرباعيّ بناء (فُعَال) و (فَعول) فقد أجريا في الجمع على فِعْلان، نحو : غُلام و غِلمان، وخروف وخِرفان [29] كما أنّ الوصف على بناء (فاعل) و (أفْعل) يدرجان في (فُعْلان)، نحو : راعٍ ورُعْيان، وأحمر وحُمْران [30] ، على أَنّ المتداخل أكثر من أَنْ يحصى؛ لذا فإنّهم لم يقطعوا بقواعد مقرّرة في هذا الباب .

(4)

أنظار المحدثين

حاولت بعض الدراسات اللغويّة الحديثة – في أنظار شتّى – الوقوف على جانب من الدّرس الصوتيّ الصّرفيّ لبعض صيغ جمع التكسير على شكل نَظَرات متناثرة في أثناء مصنّفاتهم دون إفراد درس منفرد لهذه الغاية، واكتفت بتبيان بعض الحقائق الصوتيّة التي يمكن أَنْ تفسّر بها ظاهرة المخالفة الصوتيّة في الصائتين القصيرين (u) و (i) المتعاقبين في صيغتي (فِعْلان) و (فُعْلان)، وأوّل ما يطالعنا في هذا الفلك ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من أَنّ الضمّة والكسرة متشابهتان من الناحية الصوتيّة؛ لأَنّهما من أصوات اللّين الضيقة، فتحلّ إحداهما في مكان الأخرى دون أَنْ تتأثر الدّلالة، وأَنّ اعتماد الضمّة يُعَدُّ مظهراً من مظاهر الخشونة التي تمتاز بها القبائل البدويّة، في حين أَنّ الكسرة تمثّل مظهراً من مظاهر التحضّر، والمسألة برمتها تخضع لسلطان اللّهجات ليس غير، قال : " مالت القبائل البدويّة بوجه عام إلى مقياس اللّين الخلفيّ

المسمّى بالضمّة ؛ لأنّه مظهر من مظاهر الخشونة البدويّة، فحيث كسرت القبائل المتحضرة، وجدنا القبائل البدويّة تضمّ، والكسر والضمّ من الناحية الصوتيّة متشابهان؛ لأنّهما من أصوات اللين الضيقة؛ لهذا تحلّ إحداهما مكان الأخرى في كثير من الظواهر اللغويّة " [31] .

وقد قدّم مثالاً لهــذه المسألة، إذْ يرد بناء المفرد (فِعْل) عند جمعه على فِعْلان مرّة ، وعلى (فُعْلان) مرّة أخرى، نحو: (صِنْو) فقد جاء جمعها في لسان قبيلة تميم البدويّة على (صُنْوان) بينما جمعها أهل الحجاز على (صِنْوان) ممّا يكشف حقيقة التداخل اللّهجيّ دون أَنْ يخلّ بالمعنى، قال:" وكذلك صُنْوان بالضمّ لتميم وقيس، وبالكسر لأهل الحجاز " [32]، وهذا النّظر يُعَدّ حقيقة مقرّرة في نظر الشايب مع تأكيده فكرة التأصيل عند الضمّ، وأَنّ مناط الأمر قائم على المخالفة الصوتيّة، يقول: " وممّا يؤكّد لنا ذلك ، وأَنّ الأمر لا يزيد على كونه مخالفة صوتيّة بين الحركات، وأشباه الحركات المتماثلة مجيء قِنوان وقُنْيان، والأصل فيهما هو قُنْوان، وقد ذهب الفرّاء إلى أَنّ هذه الأخيرة لغة قيس ثم حصلت مخالفة بين الضمّة والواو في قُنْوان، وقد تمت المخالفة بطريقتين :

أ- أهل الحجاز مالوا إلى استبدال الكسرة بضمّة القاف، قالوا: قِنْوان .

ب- أمّا التميميّون، فقد ذهبوا إلى إسقاط الواو وعوضوا عنها بالياء، ومن ثمّ قالوا: قُنْيان، جاء في إعراب القرآن للنّحاس، قال سيبويه : ومن العرب من يقول : قُنْوان، قال الفرّاء: هذه لغة قيس، وأهل الحجاز يقولون: قِنْوان، وتميم يقولون: قُنْيان" [33] .

وينهض نظر ظاظا في هذه المسألة بإدارة جمع التكسير بصورة عامة على مبدأ اقتراض الصيغ من نظام لغويّ آخر، وأَنّ ذلك يمثّل صورة الترادف اللغويّ الذيّ يُعَدُّ مظهراً من مظاهر التضخّم اللغويّ، يقول:" ولو أننا تعقبنا الصيغ الكثيرة لجموع التكسير في اللغة العربيّة، ولأسماء الجموع وأسماء الجنس الجمعيّ لتبين لنا أَنّها صيغ بعضها جاء من الحبشيّة، واليمنيّة، وبعضها جاء من الأكاديّة في صيغ جمعها أو من السريانيّة والآراميّة " [34] ، فيما ردّ عبد التواب هذا التداخل بين الصيغتين إلى القياس الخاطئ، إذ حملوا جمع الأوصاف على ما جمعوا عليه الأسماء" كما أثّر القياس كذلك في جمع وصيف على وُصْفان، فقد قيس الوصف على الاسم مثل: رغيف رُغْفان؛ لأنّ الأصل أَنْ يجمع فعيل على فُعْلان إن كان اسماً، وعلى فُعَلاء إن كان صفة مثل : كريم وكرماء " [35] .

ودار نظر السامرائي في فلك مَنْ سبقه، إذ ارتأى – كما ارتأى عبد التواب – أنّ بعض الأوصاف قد حُملت في جمعها على (فُعْلان) أو (فِعْلان) على الأسماء؛ لذا جرى تداخل كبير إلاّ أنّه انفرد في تفسير بعض مظاهر هذا التداخل، إذْ أخضع ذلك لسلطان الدلالة، وذلك بيّن في كلامه على صيغة (فُعْلان) وما جمع فيها من الأوصاف على بناء (أفعل) نحو: أسود وسُوْدان، وأعمى وعميان، فقد ذكر أَنّ هذه الأوصاف قد جَرَت مجرى العلميّة من أنّها تطلق على فئة مخصوصة على الناس، خصوصاً ما وقع منها في لغة التنزيل، كما أنّ ما جاء على بناء الجمع فُعْلان في لغة التنزيل ينهض بوقوع القلّة النسبيّة، نحو : ذُكْران، وكان حقّه أنْ يكون في صيغة أُخرى [36] .

وثمّة التفاتة طريفة ونظر سديد لشاهين برزا في إدراج الصيغتين (فِعْلان و فُعْلان) في مجموعة واحدة، هي المجموعة السادسة على حسب تقسيمه للتحوّلات الداخليّة في باب جمع التكسير، قال في شأن هذه المجموعة:" وتقوم على التغيير مع زيادة ألف ونون لاحقة، وهي صيغتان فُعْلان و فِعْلان " [37] ، وكأنّه يشي بوقوع هذا التداخل لأسباب صوتيّة لا تصيب الدلالة بشيء .

ومهما يكن فإنّ تفسيرات المحدثين وأنظارهم لم تمنع من استخلاص قواعد قياسيّة لكلِّ صيغة، فقد ذهبوا في المدوّنة الصرفيّة إلى أنّ صيغة (فِعْلان) تنفرد بالأبنية المفردة (فَعَل) معتلّ العين، و(فُعْل) معتل العين، و(فُعَل) و (فُعَال)، أمّا (فُعْلان) فتتسلط على الأبنية المفردة في (فَعْل) و (فَعَل) صحيح العين ، و(فَعيل) وما عدا ذلك عُدَّ شاذاً [38] .

تحليل الأبنية

إنّ الأبنية المفردة التي تجمع على (فِعْلان) أو (فُعْلان) لا تعدو كونها أسماءً، أو صفات ثلاثيّة، أو رباعيّة، ويمكن تمثيل ذلك على النّحو الآتي :

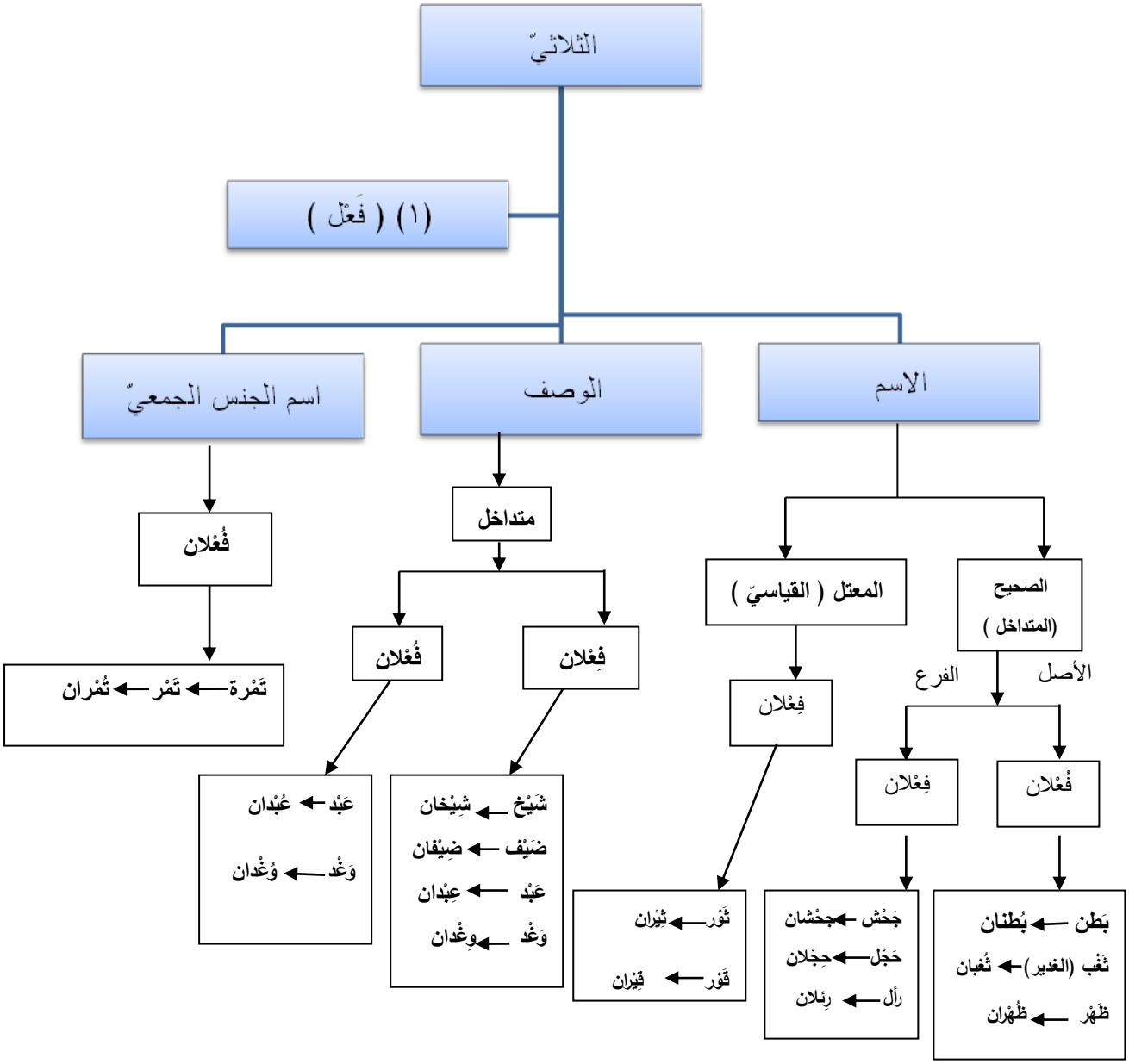

(2)

(فَعَل)

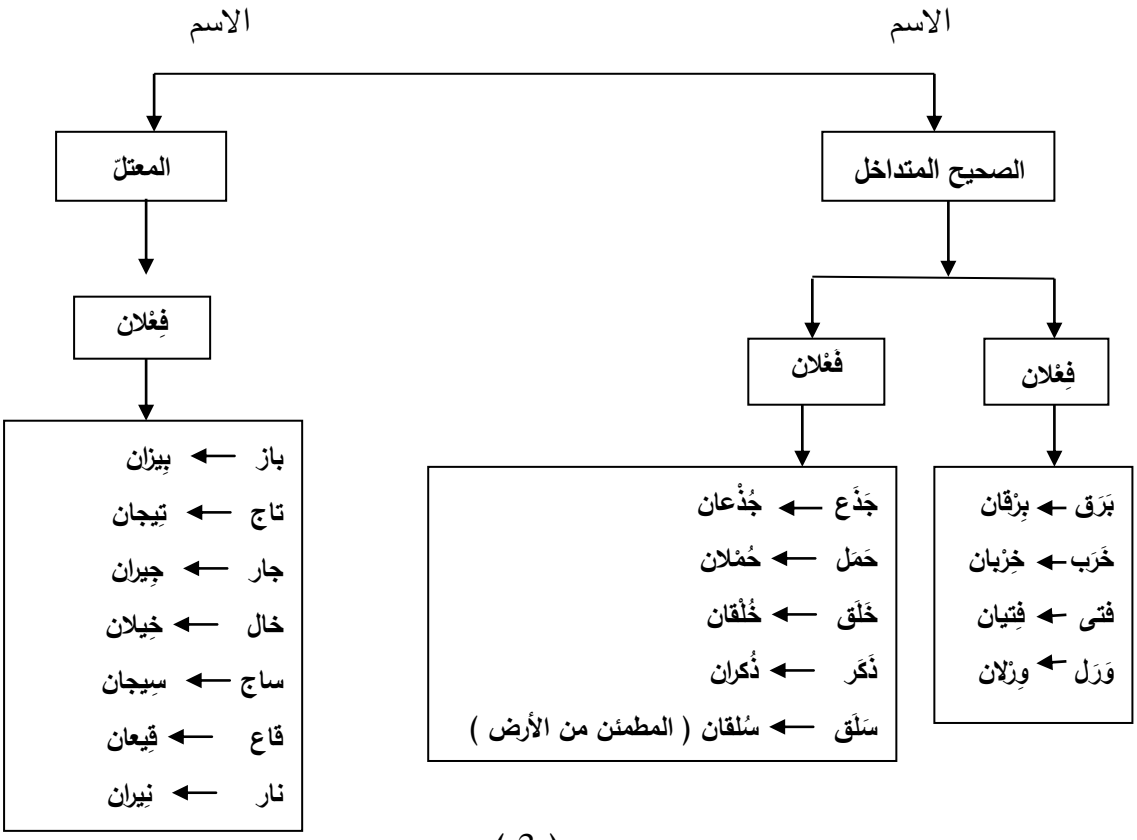
الاسم
الاسم
الصحيح المتداخل
المعتلّ
فِعْلان
فُعْلان
بَرَق ← بِرْقان
خَرَب ← خِرْبان
فتى ← فِتيان
وَرَل ← وِرْلان
جَذَع ← جُذْعان
حَمَل ← حُمْلان
خَلَق ← خُلْقان
ذَكَر ← ذُكران
سَلَق ← سُلقان (المطمئن من الأرض)
باز ← بِيزان
تاج ← تِيجان
جار ← جِيران
خال ← خِيلان
ساج ← سِيجان
قاع ← قِيعان
نار ← نِيران

(3)

(فِعْل)

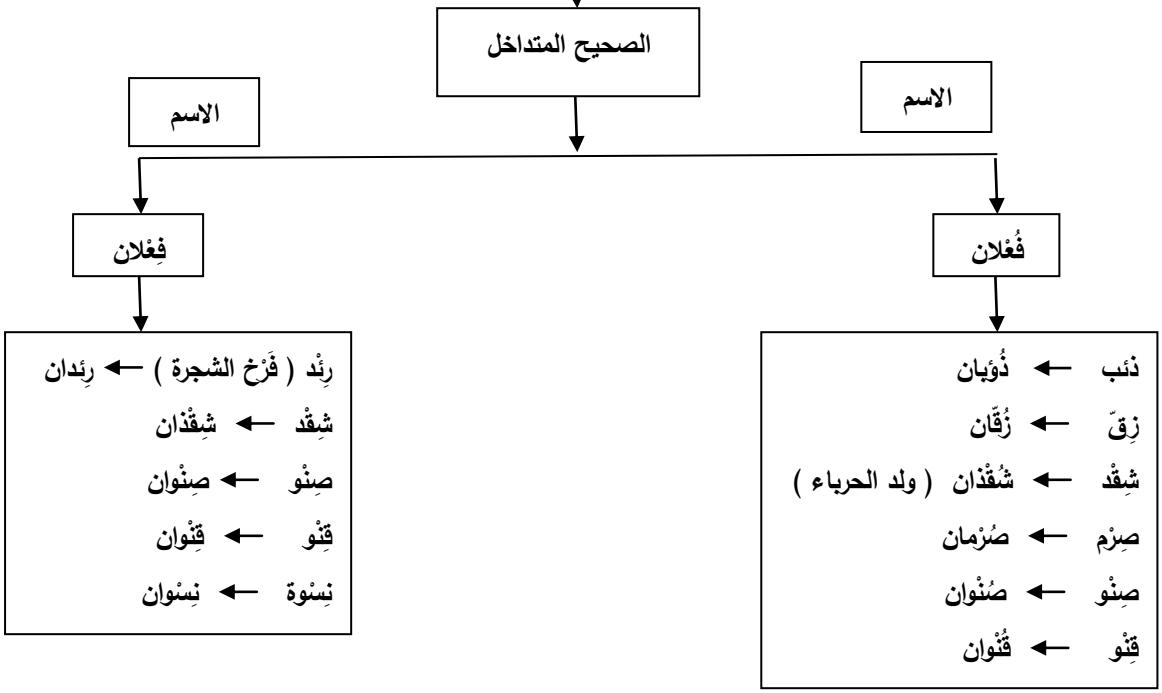
الصحيح المتداخل
الاسم
الاسم
فُعْلان
فِعْلان
ذئب ← ذُؤبان
زِقّ ← زُقّان
شِقْد ← شُقْذان (ولد الحرباء)
صِرْم ← صُرْمان
صِنْو ← صُنْوان
قِنْو ← قُنْوان
رِئْد (فَرْخ الشجرة) ← رِئدان
شِقْد ← شِقْذان
صِنْو ← صِنْوان
قِنْو ← قِنْوان
نِسْوة ← نِسْوان

(4)

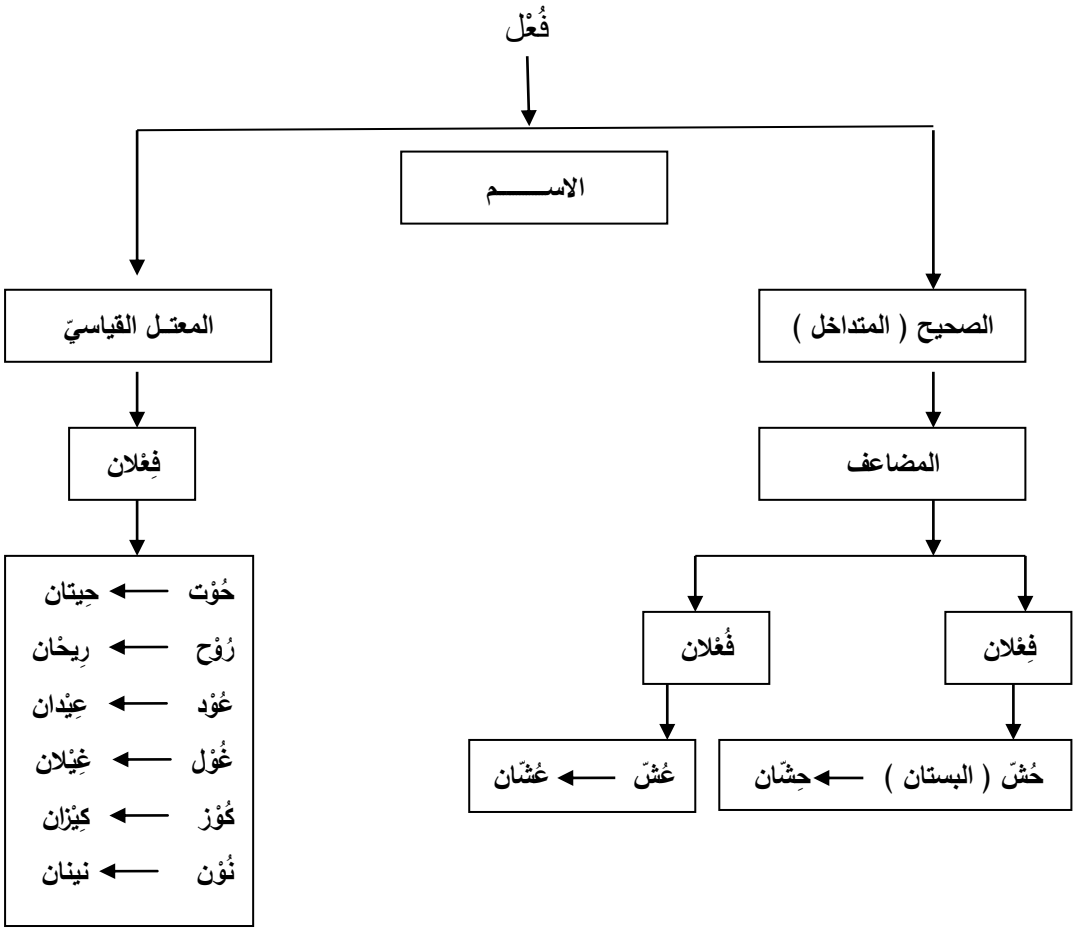
فُعْل
الاســـــم
الصحيح (المتداخل)
المعتـل القياسيّ
المضاعف
فِعْلان
فِعْلان
فُعْلان
حُشّ (البستان) ← حِشّان
عُشّ ← عُشّان
حُوْت ← حِيتان
رُوْح ← رِيحْان
عُوْد ← عِيْدان
غُوْل ← غِيْلان
كُوْز ← كِيْزان
نُوْن ← نينان

(5)

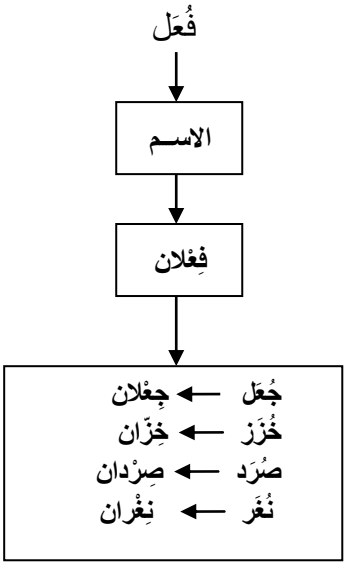
فُعَل
الاسـم
فِعْلان
جُعَل ← جِعْلان
خُزَز ← خِزّان
صُرَد ← صِرْدان
نُغَر ← نِغْران

الرباعيّ

(1)

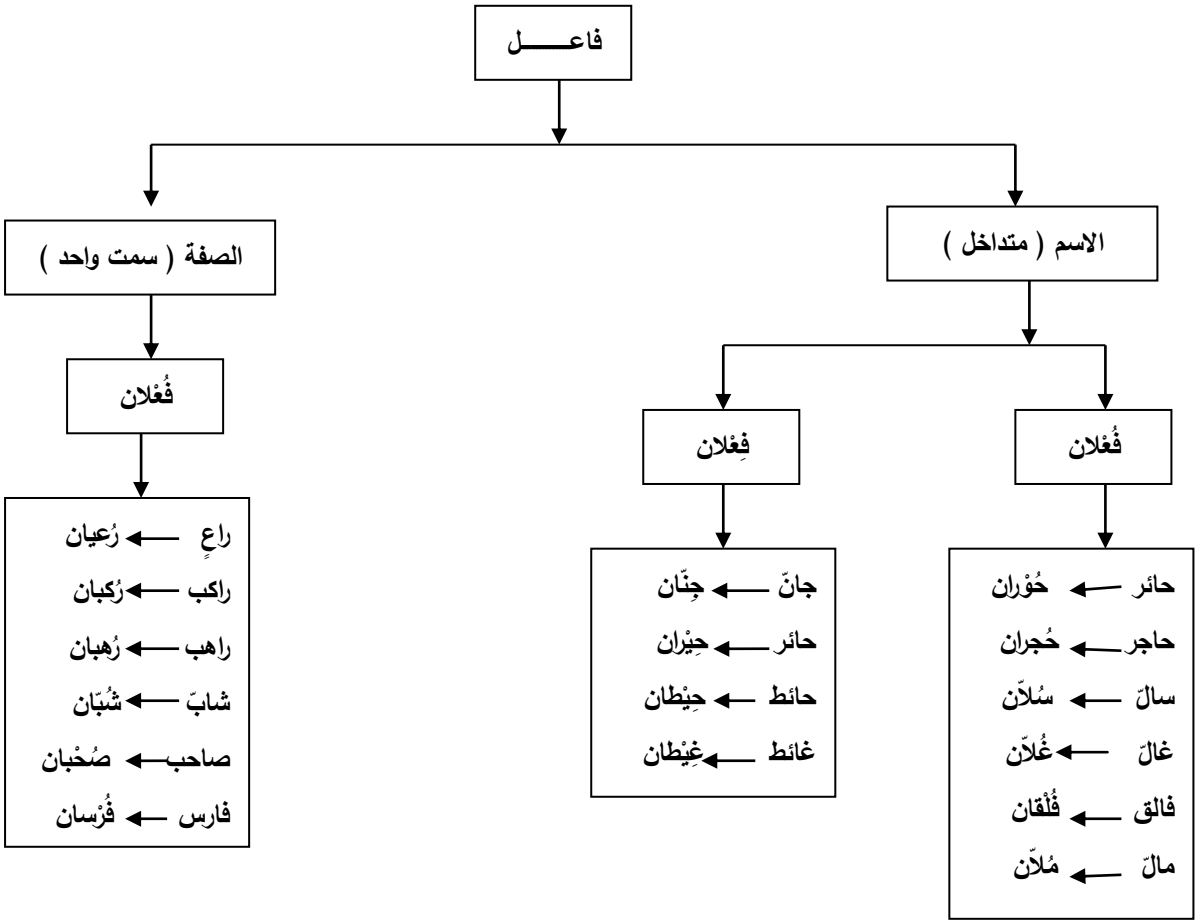

(2)

فَعول

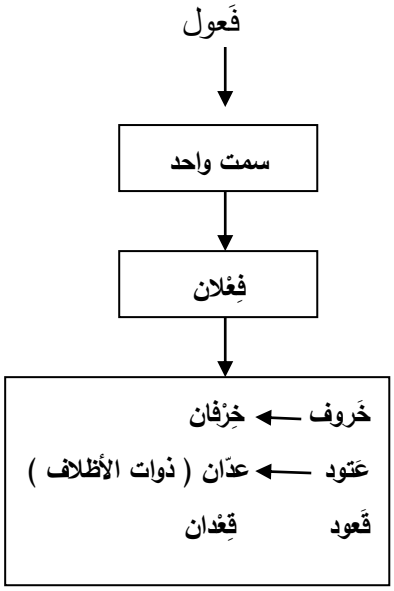

←

(3)

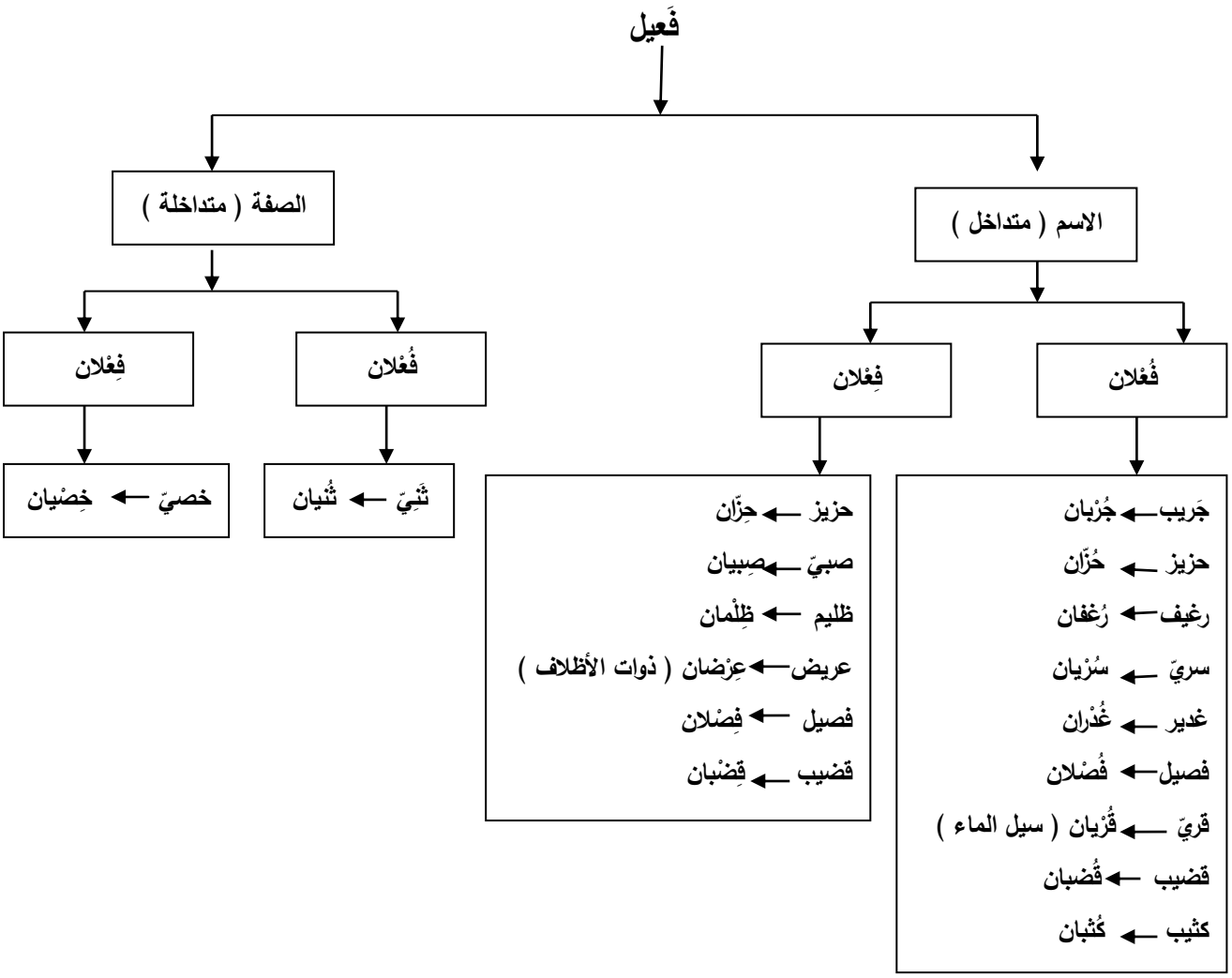
فَعيل
الاسم (متداخل)
الصفة (متداخلة)
فُعْلان
فِعْلان
فُعْلان
فِعْلان
جَريب ← جُرْبان
حزيز ← حُزّان
رغيف ← رُغفان
سريّ ← سُرْيان
غدير ← غُدْران
فصيل ← فُصْلان
قريّ ← قُرْيان (سيل الماء)
قضيب ← قُضبان
كثيب ← كُثبان
حزيز ← حِزّان
صبيّ ← صِبيان
ظليم ← ظِلْمان
عريض ← عِرْضان (ذوات الأظلاف)
فصيل ← فِصْلان
قضيب ← قِضْبان
ثَنِيّ ← ثُنيان
خصيّ ← خِصْيان

(4)

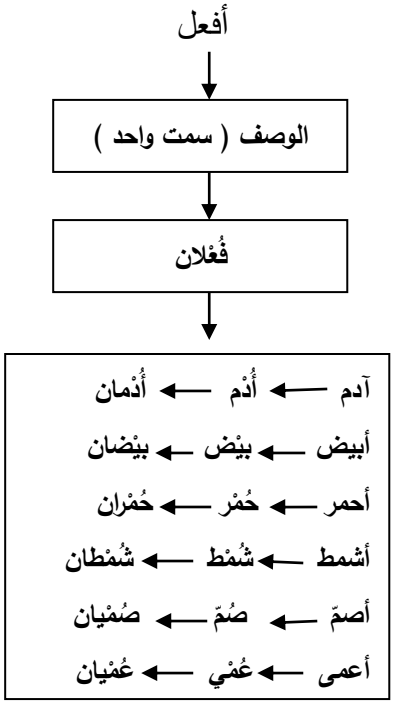
أفعل
الوصف (سمت واحد)
فُعْلان
آدم ← أُدْم ← أُدْمان
أبيض ← بيْض ← بيْضان
أحمر ← حُمْر ← حُمْران
أشمط ← شُمْط ← شُمْطان
أصمّ ← صُمّ ← صُمْيان
أعمى ← عُمْي ← عُمْيان

(5)

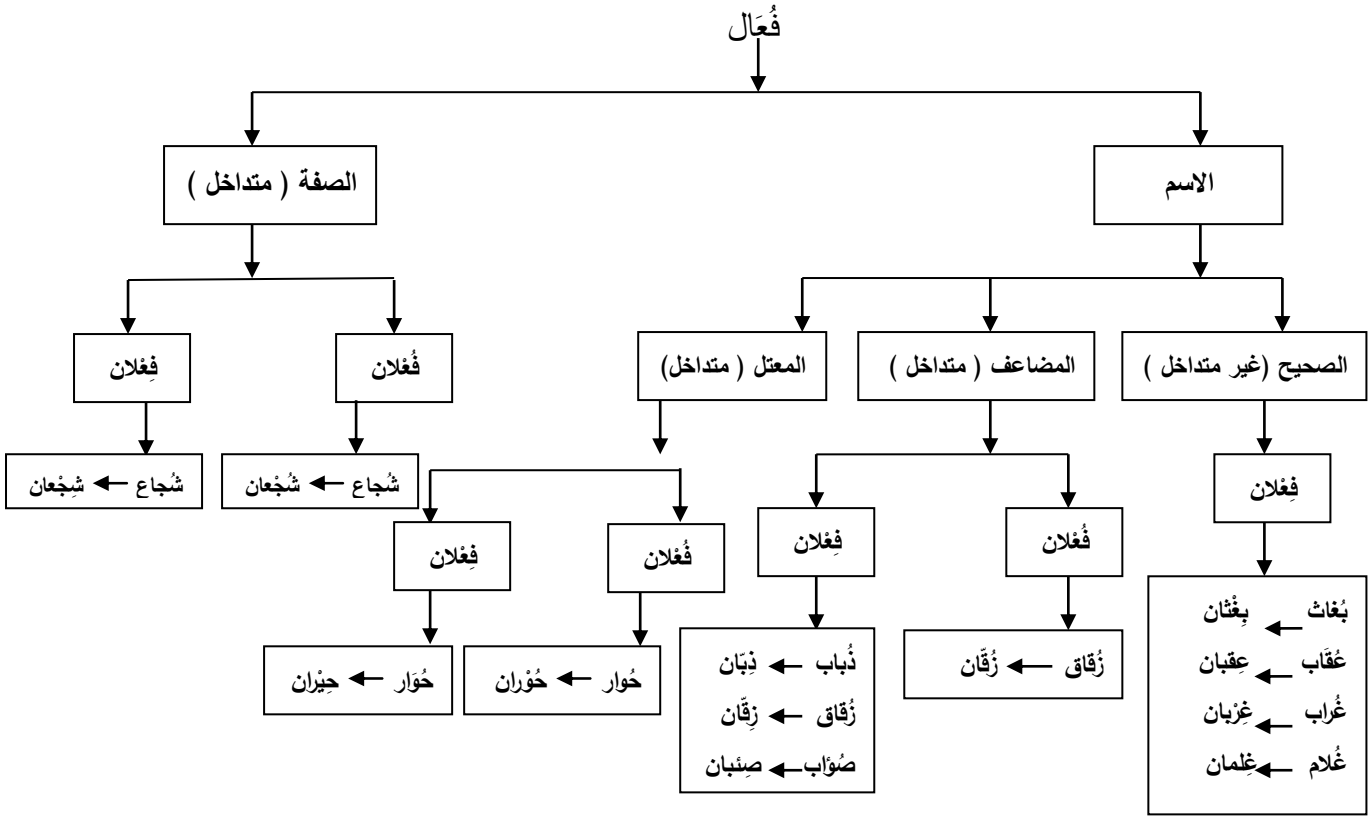
فُعَال
الاسم
الصفة (متداخل)
الصحيح (غير متداخل)
المضاعف (متداخل)
المعتل (متداخل)
فُعْلان
فِعْلان
فُعْلان
فِعْلان
فُعْلان
فِعْلان
بُغاث ← بِغْثان
عُقَاب ← عِقبان
غُراب ← غِرْبان
غُلام ← غِلمان
زُقّاق ← زُقّان
ذُباب ← ذِبّان
زُقاق ← زِقّان
صُؤاب ← صِئبان
حُوار ← حُوْران
حُوَار ← حِيْران
شُجاع ← شُجْعان
شُجاع ← شِجْعان

(1)

(الثلاثيّ)

ممّا يلحظ أنّ هناك خمسة أبنية للأسماء الثلاثيّة المفردة تتعاقب على صيغتي (فُعْلان) و (فِعْلان) ، فالمجموعة الأولى لبناء (فَعْل) المفرد تنبئ عن أنّ الاسم الصحيح قد اختار الدخول في الصيغتين، دون أَنْ تستأثر به صيغة واحدة، فالمفردات (بَطْن، وثَغْب، ورَخْل، وظَهْر) متجهة إلى (فُعْلان) بينما سلكت المفردات (جَحْش، وحَجْل، ورأل (ولد النّعام)، وعَبْد) طريق فِعْلان، وكأنّهما صيغتان متكافئتان، لا تزيد إحداهما على الأخرى، ممّا يقوّي ما ذهب إليه سيبويه من أَنّها مسألة محمولة على السماع [39] ، ولا قياسيّة فيها، على خلاف ما ذهب إليه ابن السرّاج [40] ، وابن عقيل [41] من القول بقياسيّة فَعْل الصحيح عند جمعه على فُعلان ممّا مالت إليه المدوّنة الصّرفيّة الحديثة [42] .

أمّا المعتل على بناء (فَعْل) من الأسماء فإنّ له مَنْزعاً واحداً نحو (فِعْلان) قالوا: ثَوْر وثِيران، وقَور وقِيران [43] ، ممّا يشي بقياسيّة هذا الضّرب، فيما نطالع المراوحة بين الصيغتين في بناء (فَعْل) المفرد الدّال على الوصف؛ إذ لم يثبت على حال، فقد سُمِع مجيء الوصف (وَغْد) عند جمعه على (فُعْلان) مرّة وعلى (فِعْلان) مرّة أخرى، ومثل ذلك (عَبْد) [44]، وهذا يؤذن أَنّ هذا التداخل من صنيع اللهجات؛ لأنّ المعنى ثابت لم يتغيّر في الصيغتين .

وممّا يلحق هذه المسألة ممّا حفظته المدوّنة اللغويّة ما جاء من جمع اسم الجنس الجمعيّ على (فُعْلان) نحو جمعهم لـ (تَمْر) على (تُمْران)[45] وكأنّهم ينشدون معنى المبالغة والتكثير بزيادة لاصقة (**aan**) ولكنّ ذلك لا يُعَدُّ قياساً؛ لذا جاء نصّ الزجاج صريحاً بقوله:" وليس كلّ جمع يجمع إنّما هو مسموع، وَمَنْ أجاز جمع الجمع لم يُجِز تثنيته؛ لأنّ الجمع إنّما يجمع وليست التثنية ممّا تكثّر بها .... " [46] .

أمّا المجموعة الثانية التي أُديرت على بناء (فَعَل) المفرد فلا تختلف عن سابقتها، إذا ما استثنينا ورود الوصف منها؛ لأنّها اقتصرت على الأسماء الصحيحة والمعتلة دون الصفة، ومَنْزع الصحيح فيها جَرَى في الموردين، إذ لم تنفرد به صيغة واحدة عند

الجمع، فمّما جاء على (فِعْلان) بَرَق، وخَرَب، وفتى، وَوَرَل [47] ، بينما كان متّجه جَذَع، وحَمَل، وخَلَق، وذَكَر، وسَلَق [48] نحو (فُعْلان)، وقد ذهب ابن السرّاج إلى أنّ قياسيّة (فَعَل) تدور في جمعه على فُعْلان [49] وتابعه شارح الشافية [50]، والسيوطي في الهمع [51] ، وعلى هذا جاءت لغة التنزيل، قال تعالى : ﴿ أتأتون الذُّكران من العالمين﴾ [52]، بينما أدرجوا كَرَوان، وَوَرشان في صيغة فِعْلان حملاً لهما على (كَرَا) و (وَرَش) مستدلين على ذلك بوروده في أمثال العَرَب، قال سيبويه : " قالوا في مَثَل أطرق كَرَا " [53] ، ويبدو لي أنّ سيبويه قد أخرجه من القياسيّة، لقوّة ورود اللغتين فيه بالصائتين القصيرين (u) و (i) وإلى ذلك ذهب المبرد والفارسيّ .

أمّا المعتل فيه على بناء (فَعَل) فحكمه حُكم (فَعْل) في المعتل، إذ انفردت به صيغة (فِعْلان) دون (فُعْلان) ممّا عُدّا قياساً متلئباً في هذه المسألة، وممّا جاء من (فَعَل) المعتل وجمع على (فِعْلان) باز، وتاج، وجَار، وخَال، وسَاج، وقاع، ونار [54].

وتدور المجموعة الثالثة في باب الثلاثيّ على بناء (فِعْل) المفرد الذي اقتصر على الاسم الصحيح، وجمع على الصيغتين، فقد جمعت المفردات : ذئب، وزقّ، وشِقْذ، وصِرْم، وصِنْو، وقِنْو [55] على (فُعْلان) وجُمعت (رِئد) على فِعْلان، وأعيد جمع شِقْذ، وصِنْو، وقِنْو على (فِعْلان) ممّا يشكّل مظهراً من المظاهر اللهجيّة القائمة على المخالفة الصوتيّة دون أَنْ يتأثر المعنى، وقد مَالَ ابن السراج [56] إلى إدراج هذا البناء (فِعْل) فيما يقاس في صيغة الجمع (فِعْلان) على أَنّ المدوّنة الصرفيّة الحديثة عدّت ذلك شاذّاً [57].

وظهرت المجموعة الرابعة (فُعْل) على استحياء في باب الصحيح المضاعف الذي جاء متداخلاً في الصيغتين فقد جمعوا (حُشّاً) على (فِعْلان) وجمعوا (عُشّاً) على (فُعْلان) [58] ولا غَرْو أن تميل إحدى القبيلتين إلى التفخيم، فتختار الصائت القصير الضمة، والأخرى تختار الصائت القصير الكسرة، فالحِشّان (البستان) وموطنه في أماكن التحضر بينما التفخيم من لسان أهل التصحّر .

أمّا المعتل فلا خلاف في أنّه يجري في سمت واحد، إذ انفردت به (فِعْلان)، نحو: حُوْت، وَرُوْح، وعُوْد، وَغُوْل، وكُوْز، ونون [59] ، ولست أبني على شطط، إذ أذهب إلى أنّ انفراد (فِعْلان) بهذا البناء (فُعْل) المعتل يحمل على مسألة رفع اللبس بين التثنية والجمع، إذ خصّوا الجمع بـ (فِعْلان) وتركوا صيغة (فُعْلان) للتثنية، فحُوْتانِ، ورُوْحانِ، وعُوْدانِ، وغُوْلانِ، وكُوْزانِ، ونُوْنانِ مفردات دالّة على التثنية، ولو جاءت في الجمع على هذا لأصبح اللبس غير مأمون، من هنا عُدّ بناء (فُعْل) المفرد المعتل في باب القياس المفرد عند جمعه على فِعْلان .

أمّا المجموعة الخامسة الناهضة ببناء (فُعْل) فقد غلب فيها القياس، إذ أُدرجت عند الجمع في صيغة (فِعْلان) ولم تختلف أنظار التصريفيّين من قدامى ومحدثين في هذه المسألة، وإن كان مثالها عزيزاً، فقد جمعوا (جُعْلاً) على (جِعْلان) و (خُزَزاً) على (خِزّان)، و (صُرَداً) على (صِرْدان)، و (نُغَراً) على (نِغْران) [60] .

(2)

الرّباعي

يدور بناء الرباعيّ المفرد في خمسة أبنية في صورة متكافئة مع الثلاثيّ، ممّا يشكّل لوناً من ألوان التعادل في المسألة اللغويّة، ويطالعنا أوّل بناء في المفرد (فاعل) الذي يعامل معاملة (فَعَل) في الثلاثيّ، إذْ لا فَرق بينهما إلاّ في زيادة كميّة الصوت في (فاعل)، وقد جاء في الاسم الصحيح متداخلاً، وقسمة بين (فُعْلان) و (فِعْلان)، فممّا جاء على (فُعْلان) حائر، وهو مجتمع الماء، قال كعب بن جُعَيْل [61] :

صَعْدة نابتة في حائر أينما الرّيح تميّلْها تَمِل

وحاجر، وسالّ، وغالّ، وفالق، ومالّ [62] ، وممّا جمع على (فِعْلان) جانّ، وحائر، وحائط، وغائط [63] ، فهذا البناء لم يثبت على قياسيّة محدّدة؛ لأنّ المخالفة الصوتيّة بيّنة، إذ بنيت على المظاهر اللهجية، أمّا الوصف منه فقد انفردت به صيغة (فُعْلان) نحو: راعٍ، وراكب، وراهب، وشابّ، وصاحب، وفارس [64] ، وقد ذهب سيبويه إلى أنّ

هذا الوصف أُجري مجرى الأسماء فبني على فُعْلان، قال:" فأمّا ما كان أصله صفة فأجري مجرى الأسماء فقد يبنونه على فُعْلان كما يبنونها، وذلك راكب .... [65] .

أمّا المجموعة الثانية الجارية في مدار (فَعول) فقد اقتصرت على الأسماء دون الصفات، وتسلّطت عليها صيغة (فِعْلان) وكأنّ الصائت الطويل (uu) في هذه الصيغة انحرف نحو الصائت القصير (i) في فِعْلان ، وهو ضرب من المخالفة الصوتيّة ، فقد جمعت المفردات : خَروف، وعَتود، وقَعود، على (خِرْفان) و (عدّان) و (قِعْدان)، قال سيبويه:" وأمّا ما كان فَعولاً فهو بمنزلة فَعيل .... فإن أردت بناء أكثر العدد كسّرته على فِعْلان، وذلك خرفان ..." [66] وقد عدّه صاحب الهمع شاذّاً [67] وإلى هذا ذهبت المدوّنة الصرفيّة الحديثة [68]، على أنّ ثمّة مداخلة في لهجات اليوم في جمع بناء (فَعول) إذ يدخل في الصيغتين معاً، فقد سمعنا قولهم في جمع عَمود (عِمْدان) و (عُمْدان) و (قِعْدان) و (قُعْدان) ممّا يفسّر في باب المخالفة القائمة على المظهر اللهجيّ .

وضمّت المجموعة الثالثة القائمة على بناء المفرد (فَعِيْل) الأسماء والصفات، وإن كانت في الأسماء أظهر، إلا أنّ الصيغتين قد تعاورتا على هذا البناء اسماً ووصفاً، فمّما جاء من الأسماء على (فُعْلان) جريب، وحزيز، ورغيف، وسريّ، وغدير، وقريّ، وقضيب، وكثيب، [69]، وجاء على (فِعْلان) حزيز، وصبيّ، وظليم، وعريض، وفصيل، وقضيب [70] ومثل ذلك الصّفة فقد تعاقبت الصيغتان على (فَعيل) فقد سُمِع (ثَنِيّ) على (ثُنْيان)، وخصيّ على (خِصْيان) [71]، ويظهر لي أنّ تداخل اللغات قد فَعَل فعله في هذه المسألة .

أمّا مجموعة (أفعل) المجموعة الرابعة، فقد قُصِرت على الوصف دون الاسم، وتعلّقت فيما دلّ على لون، أو عيب خَلْقي، وهي تمثّل جمع الجمع بزيادة لاصقة (**aan**) على الجمع الأصلي لبناء (أفعل) دون تغيير حركة الفاء (الضمّة) ، لذا فقد انفردت صيغة (فُعْلان) بهذا البناء، فجمعوا (آدم على أُدْم و أُدمان) ومثل ذلك أبيض، وأحمر، وأشمط، وأصمّ، وأعمى [72]، وقد حفظت لغة التنزيل شيئاً من ذلك، قال تعالى : ﴿ لم يخرّوا عليها صُمّاً وعُمياناً ﴾ [73] ، ويبدو أن إرادة

التكثير والمبالغة قد استدعت هذا الضّرب من الجمع، فيما مال السامرّائي إلى حمل هذه المسألة في لغة التنزيل على إكساب الجمع معنى جديداً في إطلاقه عَلَماً على صنف من النّاس [74] .

أمّا المجموعة الخامسة فتنهض ببناء (فُعَال) الذي شمل الصحيح من الأسماء والمضاعف منها، والمعتل، وأدرك الصفة على قلّة، فاستأثرت صيغة (فِعْلان) بالصحيح منه، فكأن ذلك يشكّل أصلاً قياسياً في هذا البناء، فقد جمعوا المفردات (بُغَاث، وعُقاب، وغُرَاب، وغُلام على فِعْلان [75] ، فيما تناوبت الصيغتان على الصحيح المضاعف، فجمع زُقاق على (زُقّان) و (زِقّان) وجمع ذُباب، وصُؤاب على (فِعْلان)، وسمع من المعتل (حُوار) على (حُوْران) و (حِيْران) ومثل ذلك في الصفة، فقد سُمِع الوصف (شُجاع) في الجمع على (شُجْعان) و (شِجْعان) [76] ، وممّا يؤذن بالقول: إنّ الأصل في جمع (فُعَال) على (فِعْلان) إذْ لا فرق بين (فُعَال) و (فُعَل) في الثلاثي إلاّ في زيادة كميّة الصوت في (فُعَال)، ولمّا انفردت صيغة (فِعْلان) بـ (فُعَل) في الثلاثيّ ، حُمِلت عليها صيغة (فُعَال) في الرّباعيّ، وهذا ما تأكّد للباحث في جمع الصحيح غير المضاعف على (فِعْلان) في بناء فُعَال المفرد، وما جاء في غير الصحيح يُعَدُّ مظهراً من المظاهر اللهجيّة التي سارت في لسان العَرَب.

فكرة التأسيس لقواعدة مقرّرة لصيغتي فِعْلان و فُعْلان

ظهرت للباحث من خلال الاستقراء الدقيق للمثال الصّرفيّ في المدوّنة الصرفيّة فكرة طريفة نهض بها نصّان عزيزان يمكن التهدّي بهما إلى إعادة صياغة لقواعد مقرّرة لصيغتي (فُعْلان) و (فِعْلان) مع الإفادة من نتاج الدرس الصّوتيّ الحديث في هذه المسألة، فثمّة لمحة سديدة أشار إليها المبرّد من حدوث المخالفة الصوتيّة – على ما يفهم ضمناً مِنْ نصّه – بين الصائتين القصيرين (الضمة) و (الكسرة)، فصيغة فِعْلان نزع إليها الصائت القصير الضمة أو الطويل (الواو) في حين استأثرت

صيغة (فُعْلان) بالصائت القصير (الكسرة) أو الصائت الطويل (الياء)، قال المبرد : " باب جَمْع فُعَال في العَدَد الكثير (فِعْلان) كما أنّ باب جمع فَعيل على فُعْلان " [77]، ونستضيء في هذه المسألة بقبس من نصّ أوضح نهضت به عبارة أبي البركات الأنباريّ إذ ذهب إلى القول : " فإنْ قيل : فَلِم جُمِع ما جاء على فُعْل في الأغلب على فِعْلان ؟ قيل: لأَنّ فُعْلاً مقصور من فُعَال، وما كان على فُعَال، فإنّه يجمع على فِعْلان، نحو: غُراب وغِرْبان، وعُقَاب وعِقْبان، وكذلك ما كان مقصوراً فيه على فِعْلان" [78] .

فالتّحولات الحادثة بين بناء المفرد والجمع جاءت على النّحو الآتي :

1. نزوع ما اشتمل على الصائت القصير (u)، أو الصائت الطويل الواو (uu) في بنية الكلمة المفردة إلى صيغة فِعْلان، دون النّظر إلى مسألة الاعتلال، أو بنائيّة المفردة ثلاثياً أو رباعيّاً، وهذا يحقّق مخالفة صوتيّة، دون أَنْ يترتّب عليها إخلال بالمعنى، فإذا كان بناء المفرد (فُعْل) مقصوراً من (فُعَال) فإنّ الفارق بين بناء المفرد (فُعَل) و (فُعَال) يتمثّل في زيادة كميّة الصوت في (فُعَال)، ومثل هذا جاء مشتملاً على الصائت الطويل الواو (uu) في بنائيّة المفرد (فَعول) فإنّه متّجه إلى فِعْلان، ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتي :

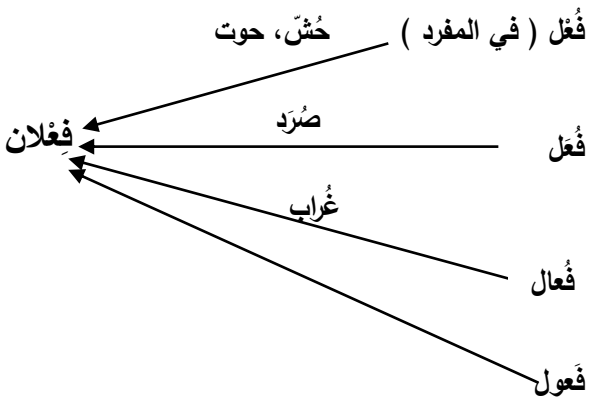

2. ما جاء معتلّ العين في الثلاثيّ بصرف النّظر عن حركة فاء بناء المفرد بالصائت القصير الضمّة (u) أو الفتحة (a) اسماً كان أو وصفاً يجمع في صيغة فِعْلان.

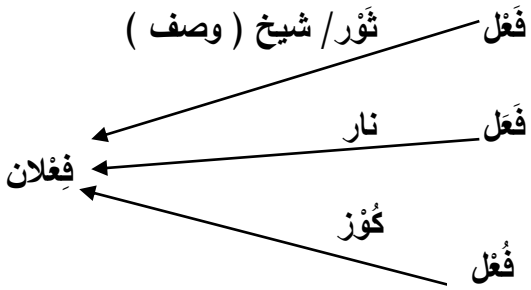

3. ما جاء بالصائت القصير الكسرة (i) في بناء المفرد الثلاثيّ، أو الطويل (الياء) في بنية المفردة (ii) فإنّه يطلب الصائت القصير المخالف (u) عند الجمع؛ لذا يجمع على (فُعْلان) .
4. إذا جاء الوصف في بناء المفرد على (فاعل) أو (أفعل) فإنّه يتّجه نحو (فُعْلان).
5. إذا جُمِع اسم الجنس الجمعيّ (فُعْل) فإنّه يبقى على حاله بزيادة لاصقة (**aan**)، وبذا يجمع على (فُعْلان) .

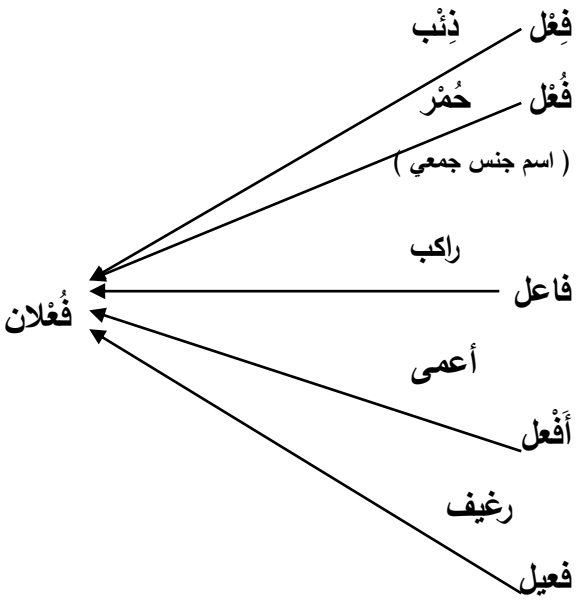

6. أمّا حركة الفاء بالصائت القصير الفتحة (a) في بناء الثلاثيّ الصحيح إن كان اسماً أو وصفاً، فإنّها تتردّد بين الصيغتين نظراً لخفّة حركة الفتح .

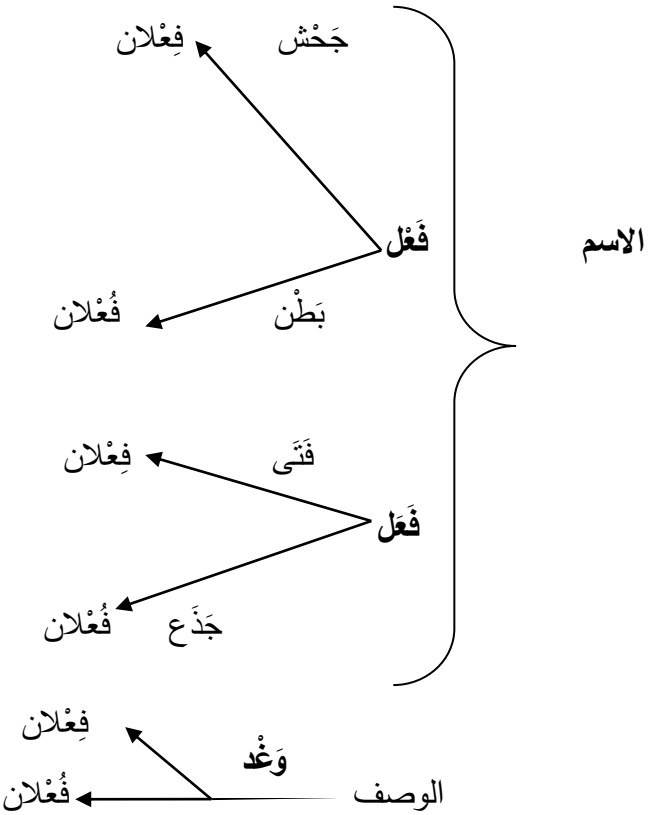

وبهذه التّحولات الصوتيّة من نزوع الكسرة في بناء المفرد إلى الضمّة في صيغة الجمع، أو تحوّل الضمّة في بناء المفرد إلى الكسرة في بناء الجمع يتحقّق مظهرٌ من مظاهر التعادل اللغويّ.

نتائج البحث

1. لم ينكر التصريفيّون القدامى مسألة التداخل الحادث بين الصيغتين، ولكنّهم حاولوا جاهدين أَنْ يضعوا له تفسيراً يدور في فلك علّة الشّبه.
2. حاول التّصريفيّون المحدثون استخلاص قواعد تقريبيّة لهاتين الصيغتين.
3. إنّ مرجعيّة كثرة التداخل بين الصيغتين تعود للتداخل اللغويّ (اللهجات) أو إرادة تحقيق دلالة يسيرة تجري في مدار المبالغة والتكثير، أو رفع اللبس.
4. إن المخالفة الصوتيّة الحادثة بين بناء المفرد والجمع في هاتين الصيغتين تحقّق فكرة إحداث التوازن اللغويّ أو التعادل.

5. يمكن تبنّي مقولات صرفيّة قديمة، ونظرات صوتيّة حديثة تؤسس لقواعد مقرّرة لصيغتي فُعْلان وفِعْلان.

الهوامش

1. الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيّات، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، 1999، 224 .
2. أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط6، 96، وانظر: شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 2007، 290 .
3. أنيس، في اللهجات العربيّة، 91 .
4. خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة ، عالم المعرفة، الكويت، ط2، 1979، 276 .
5. عبد الجليل، عبد القادر، علم الصّرف الصّوتي، دار أزمنة، عمّان، الأردن، ط1، 1998، 70.
6. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، 1983، 279/2 .
7. سيبويه، الكتاب، 279/2 .
8. سيبويه، الكتاب، 81/4.
9. سيبويه، الكتاب، 104/4 .

10. ابن أبي ثابت اللغويّ، كتاب الفَرْق، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1985، 69، وانظر: الأصمعيّ، عبد الملك بن قريب، كتاب الفرق، تح: صبيح التميمي، دار أسامة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، 91.
11. قطرب، محمد بن المستنير، كتاب الأزمنة وتلبية الجاهليّة، تح: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991، 50
12. قطرب، كتاب الأزمنة، 52 .
13. الكوفيّ، ابن سعدان، مختصر النّحو، تح: د. حسين أحمد بو عباس، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، جامعة الكويت، الحوليّة السادسة والعشرون، 2005، 95.
14. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت، 21/2.
15. المبرد، المقتصب، 210/2.
16. الفارسيّ، أبو علي، الحسن بن أحمد، التكملة، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1999، 447 .
17. المؤدّب، القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تح: أحمد ناجي القيسي، وحاتم صالح الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987، 310.
18. المؤدّب، دقائق التصريف، 310 .
19. ابن السرّاج، محمد بن سهل، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996، 435/2 .
20. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النّحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984، 373 .
21. الفارسي، التكملة، 412.
22. الفارسي، التكملة، 476.

23. ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، 209/3 .
24. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، شرح الفصيح، تح: إبراهيم بن عبد الله الغامدي، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، 282/1 .
25. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1972، 102/2 .
26. ابن عصفور، المقرّب، 118/2 .
27. سيبويه، الكتاب،69/4، 70، المبرّد، المقتضب، 205/2، ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 435/2، الزجاجي، شرح الجمل، 371، الفارسي، التكملة، 422، ابن الحاجب، شرح الكافية، 94/2، ابن عصفور، المقرّب، 111/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 428/2، السيوطي، همع الهوامع، 361/3 .
28. قطرب، كتاب الأزمنة، 66، المبرد، المقتضب، 203/2، الزجاجي، كتاب الجمل، 371، الفارسي، التكملة، 418، الجليس النّحويّ، ثمار الصناعة في علم العربيّة، تح: حنّا جميل حدّاد، وزارة الثقافة، عمّان، 1994، 167 .
29. الفارسي، التكملة، 446، ابن عصفور، المقرّب، 118/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 428/2، السيوطي، 361/3 .
30. سيبويه، الكتاب، 89/4، 116، الفارسي، التكملة، 487 .
31. أنيس، في اللهجات العربيّة، 91 .
32. أنيس، في اللهجات العربيّة، 95 .
33. الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2004، 446، وانظر: عبد الجليل، علم الصّرف الصوتي، 168 .
34. ظاظا، حسن، كلام العرب (من قضايا اللغة العربيّة) بيروت، لبنان، ط1976، 167.
35. عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغويّ (مظاهره وعلله وقوانينه)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1983، 77 .

36. السامرائي، فاضل صالح، معاني الأبنية في العربيّة، منشورات جامعة بغداد، 1980، 157 .
37. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتيّ للبنيّة العربيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980، 140 .
38. الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصّرف، مكتبة النهضة العربيّة، بغداد، د.ت، 104، وعباس حسن، النّحو الوافي، آوند دانش للطباعة و النشر، ط1، 2004، 55/4، والحلواني، محمد، المغني الجديد في علم الصّرف، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1999، 416 وما بعدها، والراجحي، عبده، التطبيق الصّرفي، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، 1979، 121، وشاهين، المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة، 140 .
39. سيبويه، الكتاب، 55/4، وانظر: المبرد، المقتضب، 279/2، الفارسي، التكملة، 410، وابن الحاجب، شرح الشافية، 96/2.
40. ابن السرّاج، الأصول في النحو، 436/2 .
41. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 429/2 .
42. الحملاوي، شذا العرف، 104، حسن، النحو الوافي، 550/4، شاهين، المنهج الصوتي، 140، الحلواني، المغني الجديد، 417 .
43. سيبويه، الكتاب، 69/4، ابن السرّاج، الأصول في النحو، 435/2، ابن خالويه، الحسين بن أحمد، رسالة في أسماء الريح، تح: حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991، 292، الفارسي، التكملة، 411، 422، ابن عصفور، المقرب، 111/2، الغياث، لطف الله بن محمد، المناهل الصافية، تح: عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب، د.ت، 6/2.
44. سيبويه، الكتاب، 51/4، المبرد، المقتضب، 196/2، الفارسي، التكملة، 410، ابن السرّاج، الأصول في النحو، 436/2، الزمخشري، شرح الفصيح، 282/1.
45. سيبويه، الكتاب، 95/4، والفارسي، التكملة، 462 .
46. الزجاجي، الجمل في النحو، 382 .

47. سيبويه، الكتاب، 51/4، الفارسي، التكملة، 412، 476، ابن جني، الخصائص، 118/3، السيوطي، همع الهوامع، 361/3.
48. سيبويه، الكتاب، 5/4، الفارسي، التكملة، 412، الثمانيني، شرح التصريف، 295، الزمخشري، شرح الفصيح، 592/2، الغياث، المناهل الصافية، 7/2.
49. ابن السرّاج، الأصول في النّحو، 436/2 .
50. الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 95/2 .
51. السيوطي، همع الهوامع، 361/3 .
52. الشعراء : (165) .
53. سيبويه، الكتاب، 92/4، والفارسي، التكملة، 460، ابن جني، الخصائص، 118/3.
54. المبرد، المقتضب، 205/2، الفارسي، التكملة، 412، الزمخشري، شرح الفصيح، 527/1 .
55. سيبويه، الكتاب، 55/4، الفارسي، التكملة، 419، أبو حيان، ارتشاف الضّرب، 448/1، السيوطي، المزهر، 88/2 .
56. ابن السرّاج، الأصول في النحو، 435/2 .
57. الحملاوي، شذا الصرف، 104، وحسن، النحو الوافي، 55/4، والحلواني، المغني الجديد، 416، وشاهين، المنهج الصوتي، 140 .
58. سيبويه، الكتاب، 70/4، ابن عصفور، المقرّب، 109/2 .
59. سيبويه، الكتاب، 69/4، الفارسي، التكملة، 422، ابن السرّاج، الأصول، 435/2، ابن الحاجب، شرح الكافية، 94/2، ابن عصفور، المقرّب، 111/2.
60. قطرب، كتاب الأزمنة، 66، المبرد، المقتضب، 203/2، الزجاجي، الجمل في النحو، 371، الجليس النّحويّ، ثمار الصناعة، 167، ابن عصفور، المقرّب، 109/2، السيوطي، همع الهوامع، 361/3 .
61. النجار، محمد عبد العزيز، التوضيح والتكميل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت، 310/2 .

62. سيبويه، الكتاب، 89/4، الفارسي، التكملة، 454 .
63. سيبويه، الكتاب، 89/4، الفارسي، التكملة، 454، الجبّان، شرح الفصيح، 8/3، السيوطي، همع الهوامع، 361/3 .
64. سيبويه، الكتاب، 89/4، الفارسي، التكملة، 454، الزمخشري، شرح الفصيح، 318/1 .
65. سيبويه، الكتاب، 89/4 .
66. سيبويه، الكتاب، 84/4، وانظر: ثابت بن أبي ثابت، كتاب الفَرْق، 73، والفارسي، التكملة، 449، وابن عصفور، المقرّب، 119/2.
67. السيوطي، همع الهوامع، 361/3 .
68. الحلواني، المغني الجديد، 417، وشاهين، المنهج الصوتي، 140 .
69. قطرب، كتاب الأزمنة،65، المبرد، المقتضب، 209/2، المؤدّب، دقائق التصريف، 402، الزجاجي، الجمل في النّحو، 371.
70. المبرد، المقتضب، 209/2، الفارسي، التكملة، 447، الزمخشري، شرح الفصيح، 26/1، أبو حيان، ارتشاف الضّرب، 488/1 .
71. سيبويه، الكتاب، 116/4، الغياث، المناهل الصافية، 29/2.
72. سيبويه، الكتاب، 116/4، الفارسي، التكملة، 487، أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، 448/1، براجشتراسر، التطور النحويّ للغة العربيّة، 110 .
73. الفرقان : (73) .
74. السامرائي، فاضل، معاني الأبنية، 73 .
75. قطرب، كتاب الأزمنة،65، المبرد، المقتضب، 210/2، الزمخشري، شرح الفصيح، 284/1 .
76. المبرد، المقتضب، 210/2، الفارسي، التكملة، 446، ابن عصفور، المقرّب، 118/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 421/2، السيوطي، همع الهوامع، 361/3.
77. المبرد، المقتضب، 210/2 .

78. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربيّة، تح: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999، 247 .

المصادر والمراجع

1. الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ورفاقه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1982 .
2. الأصمعي، عبد الملك بن قريب، كتاب الفَرْق، تح: د. صبيح التميمي، دار أسامة، بيروت، لبنان، ط1، 1987 .
3. الأنباري، أبو البركات كمال الدين، أسرار العربيّة، تح: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999 .
4. الأندلسي، أبو حيّان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، 1998 .
5. أنيس، د. إبراهيم، في اللهجات العربيّة ، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط6 .
6. براجشتراسر، التطور النّحوي للغة العربيّة، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 2003.
7. ابن أبي ثابت، كتاب الفرق، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1985 .
8. الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تح: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، 1991 .
9. الجبان، أبو منصور، شرح الفصيح، تح: د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد .
10. الجليس النّحويّ، الحسين بن موسى، ثمار الصناعة في العربيّة، تح: د. حنّا جميل حدّاد، وزارة الثقافة، عمّان، 1994.
11. ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دارالهدى، بيروت، لبنان، ط1.

12. حسن، عباس، النّحو الوافي، آوند دانش للطباعة والنشر، ط1، 2004 .
13. حلواني، د. محمد، المغني الجديد في علم الصّرف، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1999 .
14. حملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصّرف، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، د.ت .
15. الحموز، د. عبد الفتاح، توهم النّحاة في جمع التكسير، دار جرير، عمّان، ط1، 2010.
16. ابن خالويه، رسالة في أسماء الريح، تح: د. حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991 .
17. خرما، د. نايف، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ط2، 1979 .
18. الراجحي، د. عبده، التطبيق الصّرفي، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، 1979.
19. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النّحو، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984 .
20. الزمخشري، أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر، شرح الفصيح، تح: د. إبراهيم بن عبد الله، الغامدي، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، د. ت .
21. السامرائي، د. فاضل صالح، معاني الأبنية في العربيّة، منشورات جامعة بغداد، 1980.
22. ابن السرّاج، محمد بن سهل، الأصول في النّحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996 .
23. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، 1983 .
24. السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم العربيّة، تح: محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه، دار الفكر، د. ت .

25. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيّة، د.ت .
26. شاهين، د. عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980 .
27. شاهين، د. عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 2007 .
28. الشايب، د. فوزي، محاضرات في اللسانيّات، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، 1999.
29. الشايب، د. فوزي، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2004 .
30. ظاظا، د. حسن، كلام العرب (من قضايا اللغة العربيّة)، بيروت، لبنان، 1976 .
31. عبد التواب، د. رمضان، التطور اللغويّ (مظاهره وعلله وقوانينه)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1983 .
32. عبد الجليل، د. عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، عمّان، الأردن، ط1، 1998 .
33. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرّب، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1972 .
34. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، د.ت .
35. الغياث، لطف الله بن محمّد، المناهل الصافية، تح: د. عبد الرحمن محمّد شاهين، مكتبة الشباب، د.ت .
36. الفارسي، أبو عليّ الحسن بن أحمد، كتاب التكملة، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1999 .
37. قطرب، محمد بن المستنير، كتاب الأزمنة وتلبية الجاهليّة، تح: د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991 .

38. الكوفي، ابن سعدان، مختصر النّحو، تح: د. حسين أحمد بو عبّاس، حوليّات الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الحوليّة السادسة والعشرون، 2005 .

39. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تح: د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د. ت .

40. النجار، محمد بن عبد العزيز، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت .

41. ابن يعيش، علي، شرح الملوكي في التصريف، تح: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربيّة بحلب، د. ت .